

08 / 2019

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 جانفي 2019 بين الجمهورية التونسية
والملكة العربية السعودية لتمويل برنامج دعم ميزانية الدولة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بالرياض بتاريخ 13
جانفي 2019 بين الجمهورية التونسية والملكة العربية السعودية، بمبلغ قدره خمسمائة
مليون (500.000.000) دولار أمريكي لتمويل برنامج دعم ميزانية الدولة.

08 / 2019

08 / 20 19

شرح أسباب

في إطار تعبئة موارد ميزانية الدولة المصادق عليها بقانون المالية لسنة 2019 تم بتاريخ 13 جانفي 2019 إبرام اتفاقية قرض بين تونس والمملكة العربية السعودية تتعلق بقرض بمبلغ خمس مائة (500) مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

يخضع هذا القرض للشروط المالية التالية:

- المبلغ: 500 مليون دولار أمريكي (حوالي 1500 م د).
- نسبة الفائدة: 2.5% سنويا.
- فترة السداد: 7 سنوات منها سنتين (2) إهمال.
- السحب: دفعة واحدة عند دخول القرض حيز النفاذ.

تعتبر الشروط المالية لهذا القرض تفاضلية مقارنة بالإصدارات على السوق المالية العالمية. وخلافا لقروض دعم الميزانية لبقية المقرضين سواء متعددي الأطراف أو الثنائية لا يتضمن هذا القرض شروط إضافية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حاليا تداول سندات تونس المصدرة سنة 2015 بمبلغ 1000 م دولار بالسوق الثانوية بنسبة فائدة 9.25% (مقابل نسبة 5.75% عند الإصدار) وبالتالي سيتمكن هذا القرض تونس من ربح بعنوان الفوائد بحوالي 143.5 م دولار باعتبار أن الفوائد التي ستسدد تطبيقا لهذه الاتفاقية تقدر بـ 53.1 م دولار والفوائد التي تطبق في حال إصدار بالسوق المالية تقدر بـ 196.6 م دولار.

وموضوع القانون المعروض هو المصادقة على اتفاقية القرض المصاحبة.

08 / 20 19